

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.270
14 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الرابعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٧٠

المعقودة بالمقر في نيويورك الساعة ١٥/١٥

يوم الاثنين، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

الرئيس: السيدة أويج
(ناشطة رئيسة اللجنة)
ثم: السيدة كورتي
(رئيسة اللجنة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

مسائل أخرى

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

تقدم التصويبات بإحدى لغات العمل. وينبغي عرض التصويبات في مذكرة وإدخالها على نسخة واحدة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستدمج أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

نظرا لغياب رئيسة اللجنة، تولت نائبة رئيسة اللجنة السيدة أويج رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوران الأول والثاني لأوغندا (CEDAW/C/UGA/1-2)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذت السيدة بارياروها (أوغندا) مكانها على منصة اللجنة.

٢ - السيدة بارياروها (أوغندا): قالت إن سجل حقوق الانسان في أوغندا كان قبل عام ١٩٨٦ من أسوأ السجلات في العالم، ولا زال البلد في مرحلة علاج آثار أكثر من عقدين من الاضطراب السياسي والتصارع المدني مما أدى الى التفكك الاجتماعي وانهار البنية الأساسية بالكامل. وقد التزمت الحكومة منذ عام ١٩٨٦ بحماية حقوق الانسان الأساسية، بما في ذلك حقوق المرأة.

٣ - وأضافت قائلة إن الأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة تصدرها وزارة تنمية الجنسين والمجتمعات المحلية؛ وقد عينت الوزيرة المسؤولة عنها مؤخرا في منصب نائب رئيس الجمهورية. وتضع الحكومة استراتيجيتها التي تتبعها في إدماج المرأة في صلب عملية التنمية على أساس الإطار الوطني للسياسات المتعلقة بنوع الجنس وعلى السياسات الخاصة بالقطاعات بهدف توفير مبادئ توجيهية لجعل المسائل المتعلقة بنوع الجنس في صلب الاهتمامات. أما على الصعيد القطاعي، فإن اللجان المشتركة بين الوزارات تقوم باستعراض السياسات وبقترح التنقيحات من أجل إبراز المسائل المتعلقة بنوع الجنس. وتقوم الحكومة أيضا بانتظام بتوعية واضعي السياسات وكبار الموظفين بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس وبتدريبهم على تحليل هذه المسائل. وقد جرى على صعيد المجتمع المحلي إنشاء مجالس محلية نسائية لتعبئة جهود المرأة للمشاركة في تنمية مناطقها المحلية.

٤ - وقالت إن الحكومة، اعترافا منها بأن المرأة كانت محرومة منذ وقت طويل، ملتزمة بتعزيز مشاركتها في العملية السياسية وفي اتخاذ القرار من خلال اجراءات إيجابية مرحلية. ونتيجة لذلك، أصبح مجلس الوزراء المكون من ٢١ وزيرا يضم ٥ وزيرات كما أن المرأة تمثل ١٦ في المائة من أعضاء البرلمان و ١٦ في المائة من مديري المقاطعات. وتضم الجمعية التأسيسية التي تقوم حاليا بوضع الدستور الجديد لأوغندا ٥٤ امرأة أو مانسبته ١٩ في المائة من الأعضاء. ومشاركة المرأة في مجالس المقاومة المحلية مشاركة إلزامية إذ أصبحت هناك وظيفة أمين سر تشغلها امرأة في كل لجنة من لجان هذه المجالس. ويتزايد أيضا عدد النساء في الوظائف العليا وفي سلك الخدمة المدنية.

٥ - ومضت الى القول إن الفقر في أوغندا يتمثل في الانخفاض النسبي في متوسط الأجل المتوقع للحياة، وفي الارتفاع النسبي في معدل وفيات الأم - إذ يبلغ هذا المعدل ٥٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية. ومعظم الأسر المعيشية التي تعولها المرأة - وتبلغ نسبتها ٢٠ في المائة - يقل دخل الفرد فيها عن مائة

(السيدة بارياروها، أوغندا)

دولار سنويا. وفي حين أن المرأة تشكل ما يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من مجموع قوة العمل الزراعية ومسؤولة عن أكثر من ٨٠ في المائة من إنتاج الأغذية، فإن نسبة مالكات الأراضي لا تتجاوز ٧ في المائة. ولا تتجاوز نسبة المرأة ٢٠ في المائة من قوة العمل في القطاع الرسمي المنظم، غير أنها ممثلة تمثيلا كبيرا في القطاع غير الرسمي. وأوغندا هي واحدة من البلدان القليلة التي حققت الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأغذية في المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وتسعى الحكومة حاليا للقضاء على الجوع ونقص التغذية بين النساء والأطفال. وهناك مشاريع إسكان شتى مكنت المرأة من اكتساب المهارات التي تحتاجها للمشاركة في صناعة التشييد. وقد شجعت الحكومة أيضا القطاع المصرفي والمنظمات غير الحكومية على تقديم الائتمان ورؤوس الأموال للمرأة.

٦ - وتابعت قائلة إن الحكومة قد اتخذت في مجال التعليم إجراءات إيجابية لزيادة قيد المرأة في الجامعات. فالمتقدمات للالتحاق بالجامعات يمنحن نقاطا إضافية في نظام الالتحاق وفي دخول بعض الكليات. كما أن نصف الأماكن الشاغرة محجوز للمتقدمات إلى أن يتم بلوغ التكافؤ بين الجنسين. وقد طرأت زيادة طفيفة في عدد الفتيات اللائي يتلقين تدريبا تقنيا أثناء السنوات العشر الماضية. وستضم الجهود الأخرى المبذولة لتحقيق التوازن بين الجنسين توفير حوافز خاصة لزيادة قيد الفتيات في المدارس وزيادة تحصيلهن الدراسي، بالإضافة إلى برنامج معزز للتعليم الأساسي غير الرسمي وجهود لتشكيل الرأي العام لصالح تعليم المرأة وتدريبها.

٧ - ومضت إلى القول بأن هناك عددا من الأعراف الاجتماعية الراسخة، ومنها تعدد الزوجات ودفع ثمن للعروس، لا زال يؤثر تأثيرا مباشرا على رفاه المرأة والطفل. وختان الفتيات وتشويه أعضائهن، وإن كانا غير شائعين، ما زالا يمارسان في أجزاء معينة من البلد. ولمواجهة ما للممارسات الثقافية التقليدية من آثار سلبية على المرأة، شرعت الحكومة في عدة برامج للتوعية بشأن نوع الجنس وللتثقيف القانوني لزيادة وعي المرأة بحقوقها القانونية ولتحسين مواقف المجتمع تجاه المرأة. وتتصدى منظمات غير حكومية حاليا لمسائل الثقافة والتنشئة الاجتماعية.

٨ - واستطردت قائلة إن ارتفاع معدل زيادة السكان في أوغندا لا يعود فحسب إلى عدم إتاحة تنظيم الأسرة وغياب معلومات عنه، ولكن يعود أيضا إلى وجود تفضيلات ثقافية تحبذ الأسرة الكبيرة العدد. وليس لدى معظم النساء إلا قدر ضئيل من التحكم في المسائل المتعلقة بصحتها الإنجابية وسلوكها الجنسي. ولعلاج ذلك، ترمي السياسة الوطنية للحكومة إلى تشجيع الرعاية الصحية الأولية المتمركزة في المجتمع المحلي. وقد شكلت جهود المنظمات غير الحكومية المحلية إضافات إلى مبادرة الحكومة في مجال رعاية صحة الأم والطفل. وتؤكد السياسة الوطنية المتبعة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على المسؤولية الفردية والجماعية لكل عن أنشطة مكافحة الإيدز وتستهدف

(السيدة بارياروها، أوغندا)

الوقاية من جميع النتائج المتصورة للوباء والإدارة الفعالة لهذه النتائج أيضا. وتمشيا مع النهج المتعدد القطاعات، أنشئت برامج لمكافحة الإيدز في عدة وزارات لتكملة الجهود التي تبذلها وزارة الصحة.

٩ - واسترسلت قائلة إن المرأة الريفية تعتمد اعتمادا كبيرا على بيئتها ومواردها الطبيعية. ولما كان عدد النساء اللاتي يمتلكن أراضي قليلا، فإن قدرتهن على الحصول على الائتمان قدرة محدودة، مما يؤدي بدوره إلى التأثير على مشاركتها في الأنشطة الإنمائية. وتواجه المرأة الريفية مشكلة مستمرة تتمثل في إمكانية الحصول على المياه المأمونة والحطب ومصادر الطاقة الأخرى.

١٠ - وتابعت قائلة إن الحكومة قد اتخذت فعلا خطوات كبرى للقضاء على التمييز الموجود بحكم الواقع وسيكون لمشروع الدستور دور أكبر في القضاء على التمييز الموجود بحكم القانون.

١١ - وأنهت كلامها بأن لاحظت أن ممثلي المنظمات غير الحكومية كانوا يشاركون بنشاط في إعداد التقرير. فقد عقدت حلقة عمل وطنية قبل تقديم التقرير إلى اللجنة حيث قام المشاركون من هذه المنظمات ومن المؤسسات الحكومية بتحليل ومناقشة محتواه.

١٢ - الرئيسة بعد أن أعربت عن تقديرها للمعلومات الشاملة المقدمة في التقرير، وجهت الدعوة إلى الأعضاء لطرح أسئلة عامة.

١٣ - السيدة أبابا: أثنت على تقرير حكومة أوغندا المتسم بالصراحة ومعرفة عن ارتياحها أن تعلم أن المنظمات غير الحكومية قد شاركت في إعداد هذا التقرير. واستفسرت عن ماهية التدابير المؤقتة التي اتخذت للتخفيف من حدة الآثار السلبية للتكيف الهيكلي على السكان عامة وعلى المجموعات المستضعفة. وقالت إنها سترحب أيضا بمزيد من المعلومات بشأن الممارسات الثقافية التقليدية التي تؤثر على المرأة تأثيرا سلبيا.

١٤ - السيدة برنارد: قالت إن التقرير يظهر أن هناك مجالا كبيرا لتحسين مركز المرأة في أوغندا. ولكن من دواعي الانزعاج أن الدستور لا يتطرق قط إلى التمييز القائم على أساس نوع الجنس أو للمسائل الأخرى المتعلقة بنوع الجنس. وأعربت عن أملها في أن يتم علاج هذه المسألة وفي أن تنظر الحكومة في سن تشريع يكفل المساواة في الحقوق. فلن يتم التقيد باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلا عندما يكون بالإمكان مقاضاة التمييز ضدها في المحاكم.

١٥ - السيدة أويديراووغو: اقترحت أن تسعى حكومة أوغندا الى زيادة مشاركة المنظمات النسائية في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي. وقالت إنها سترحب بتزويدها بمعلومات عن ماهية المبادرات الموجودة لتعزيز هذه المنظمات وتشجيع مشاركتها في الدفاع عن حقوق المرأة.

المادة ٢

١٦ - السيدة أباكا: أشارت الى الأدلة التي تثبت قيام ضباط الشرطة بمضايقة النساء اللائي يشتكين من تعرضهن لعنف عائلي، وسألت عما إذا كانت هناك أي خطط لإدراج أحكام الاتفاقية في الدستور الأوغندي حتى يمكن الطعن أمام المحاكم في هذه النماذج من عدم الامتثال المستمر للاتفاقية.

١٧ - السيدة برنارد: أشارت إلى صعوبة إقامة الدليل على الاغتصاب في المحاكم (الفقرة ٦٤)، ثم تساءلت عما إذا كانت منظمات نسائية أو هيئات أخرى قد اتخذت أي خطوات لمحاولة تعديل القوانين ذات الصلة وعما إذا كانت هناك أي برامج مصممة لتوعية المسؤولين عن إنفاذ القوانين.

١٨ - السيدة ساتو: تساءلت عما إذا كانت الجمعية التأسيسية تعتزم إدراج أي أحكام متعلقة بالتمييز ضد المرأة في الدستور الجديد.

١٩ - السيدة خان: قالت إن اللغة التي صيغ بها مرسوم عام ١٩٧٢ (الفقرة ٥٤) الذي يفسر الدستور هي من أعراض قوانين البلد الذكورية المنحى. وسألت عما إذا كانت اللجنة الدستورية ولجنة إصلاح القوانين قد اتخذتا التدابير الملائمة لإدخال التغييرات الضرورية في صياغة الدستور، وما إذا كانت قد جرت استشارة منظمات غير حكومية أو مجموعات نسائية في هذا الشأن. وتساءلت أيضا عما إذا كانت اللجنتان تتخذان أي تدابير إيجابية مؤقتة وما إذا كان لجنة إصلاح القوانين تضم أعضاء من النساء وما هي عدد الشكاوى ضد التمييز على أساس الجنس التي تصدى لها المفتش العام للحكومة.

٢٠ - السيدة ماكينين: قالت إنها سترحب بتزويدها بمعلومات اضافية فيما يتعلق بإصلاح الدستور، بما في ذلك الجدول الزمني المتبع في هذا الإصلاح. وتساءلت عما إذا كان لدى الحكومة أي خطط لإدراج تشريعات تكفل تكافؤ الفرص. وأعربت عن ترحيبها بالأخذ بتدابير لتعديل التشريعات المتبعة في التصدي لمسائل معينة كالعنف المرتكب ضد المرأة. واقترحت أن يجري إشراك المنظمات غير الحكومية ورابطات المحاميات في توعية المرأة وتحسين مستوى ثقافتها القانونية.

٢١ - السيدة خافاتي دي ديوس: رحبت بالنهج التعاوني والاستشاري الذي اتبعته الحكومة الأوغندية في إعداد التقرير؛ وقالت إنه سيكون من المفيد إتباع نهج مماثل في تنقيح جوانب الدستور التي لم تعكس حتى الآن تصميم الحكومة على الاعتراف الكامل بحقوق المرأة. وينبغي أن تنظر الحكومة في إقرار أحكام دستورية فعالة بشأن المساواة بين الجنسين.

(السيدة خافاتي دي ديوس)

٢٢ - وطلبت معلومات إضافية بشأن حوادث الاغتصاب وبشأن أي تحرك من قبل الحكومة يرمي لدراسة أسبابه الجذرية ونتائجه على الضحايا ثم الخطوات المتخذة للتصدي للمشكلة.

المادة ٢

٢٣ - السيدة برنارد: لاحظت أن رابطة المحاميات الأوغنديات هي، فيما يبدو، الهيئة الوحيدة التي تتولى تشغيل مرفق للمساعدة القانونية (المقرة ٧٧) وأنه يلزم إنشاء مزيد من المرافق من هذا النوع. وتساءلت عما إذا كان لدى الحكومة أي خطط في هذا الصدد وما إذا كانت أي وكالات أخرى تنظر في تقديم هذه الخدمة.

٢٤ - السيدة أودراووغو: اقترحت أن تقوم الحكومة، في ضوء المواقف والممارسات التقليدية التي تتعارض مع الأحكام القانونية وتضع المرأة دائما في موضع لا يلائمها، بالنظر في سن قانون جديد بشأن الحقوق الشخصية وحقوق الأسرة.

المادتان ٤ و ٥

٢٥ - السيدة خافاتي دي ديوس: رغم ترحيبها بالخطوات التي اتخذت لمعالجة نقص تمثيل المرأة في العملية السياسية من خلال اتخاذ إجراءات إيجابية، سألت عما إذا كانت الحكومة تزمع كبح حوادث العنف العائلي.

المادة ٦

٢٦ - السيدة بوستيلو غارسيا ديل ريال: قالت إن من المحتمل أن يخرج أي قارئ للتقرير بانطباع مؤداه أن التشريعات الأوغندية مصممة لحماية المجتمع من البغايا، بدلا من حماية حقوق المرأة المعنية. وذكرت أن من الواضح أن البغاء مخالف للقانون، وتساءلت عما إذا كان زبائن البغي يرتكبون أيضا جرما جنائيا. وأعربت أيضا عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت تدابير الوقاية من الإيدز الوارد وصفها في التقرير تسري أيضا على البغايا وزبائنهن، وما إذا كانت البغايا لهن نفس حق الحماية المكفول للنساء الأخريات إذا ما تعرضن للعنف. وطلبت توضيحا للمقرة ١٠٠ من التقرير، التي لم يتضح منها ما إذا كانت حماية الأحداث المشار إليها هي حماية من البغاء، وطلبت أن تقدم التقارير المقبلة تفاصيل عن التدابير الرامية الى تقليل الاتجار بالنساء ونتائج هذه التدابير.

٢٧ - السيدة برنارد: لاحظت أن البغاء ينزع الى تقويض البرامج الرامية الى كبح انتشار الإيدز وتساءلت عن ماهية البرامج التي جرى تنفيذها للحد من البغاء.

المادة ٩

٢٨ - السيدة خافاتي دي ديوس: سألت عما إذا كانت هناك أي خطط لتصحيح عدم المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالجنسية والحصول على جوازات السفر. واستفسرت أيضا عن إمكانية التصدي لمشكلة التمييز ضد الفتيات المولودات من زوجات متعدّدات لأب واحد. ولدى إشارتها إلى أن بعض المجموعات النسائية قد اقترحت حظر نظام تعدد الزوجات، تساءلت عما إذا كان لدى الحكومة أي خطط في هذا الصدد.

٢٩ - السيدة إسترادا كاستيو: تساءلت عما إذا كان الزوج الأوغندي يمكن أن يمنع زوجته وأطفاله من مغادرة البلد. وإذا كان ذلك صحيحا فما هي الخطط التي لدى الحكومة لتغيير هذه القاعدة، وما إذا كانت هناك أي سلطة يمكن للزوجة أن تلجأ إليها في مثل هذه الحالات.

المادة ١٠

٣٠ - السيدة أباكا: في معرض إشارتها إلى أن التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، وفقا للفقرة ١٥٨، تابع للقطاع الخاص، أشارت إلى أنه ليس بمقدور الجميع دفع رسوم الخدمات التي تقدمها هذه المرافق، ولذلك ينبغي للحكومة أن تكفل وجود رياض أطفال ودور حضانة ميسورة التكاليف لجميع الأطفال.

٣١ - السيدة أودراووغو: تؤيدها السيدة إسترادا كاستيو، أشارت إلى أن عددا من الأطفال (أغلبيتهم فتيات) يعيشون في علاقة زواج (CEDAW/C/UGA/1-2/Add.1، الفقرة ٣-١٠-٤) واستفسرت عن أعمار هؤلاء الأطفال وعن ماهية التدابير التي ستتخذ للتصدي لهذه الحالة.

٣٢ - السيدة أيكور: قالت إن الحمل المبكر يسهم، ولا شك، في انتشار الأمية بين النساء فوق سن الـ ١٦ وكذلك في الزيادة الكبيرة في عدد الأسر التي تعولها المرأة بمفردها. وسألت عما إذا كان التعليم الابتدائي إلزاميا وما هي حدود السن بالنسبة إلى هذا التعليم، إن وجدت. وإذا كان كثير من حالات الحمل المبكر سببها مدرسون أو راشدون آخرون على نحو ما يذكره التقرير (CEDAW/C/UGA/1-2/Add.1، الفقرة ٢-١٠-٣)، فإن هذه حالة مفزعة وطلبت معرفة التدابير التي تزمع الحكومة تطبيقها لعلاج هذه الحالة.

٣٣ - السيدة باري: تساءلت عن ماهية الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمعاقبة الراشدين المسؤولين عن حمل الفتيات في المدارس وما هي الجهود التي بذلت لتوعية الفتيات بشأن مخاطر ممارسة الجنس في وقت مبكر.

٣٤ - وفيما يتعلق بالتأكيد الذي مؤداه أن التعليم الابتدائي سيكون إلزاميا وشاملا للجميع بحلول عام ٢٠٠٣، قالت إن الدولة المقدمة للتقرير ينبغي أن تشير إلى إذا ما كان هذا البرنامج سيحظى بدعم الحكومة؛ وإذا لم يكن الحال كذلك فإن العوامل المتصلة بالتكاليف يمكن أن تؤدي إلى أن يزداد تهيمش الفتيات عما هن عليه حاليا بالنظر إلى زيادة عدد الأسر المعيشية التي يعولها أطفال.

المادة ١٢

٣٥ - السيدة برنارد، تؤيدها السيدة استرادا كاستيو: سألت عن النسبة المئوية لوفيات الإناث بسبب الإيدز والنسبة المئوية للوفيات الناجمة عن الإجهاض غير المشروع. ولما كان ٤٤ في المائة من النساء اللاتي يمتن بسبب الإجهاض يقل عمرهن عن ٢٠ عاما، فسيكون مفيدا معرفة مدى نجاح البرامج الحكومية لمكافحة محددة لحماية هذه الفئة الضعيفة. وسيكون من المهم أيضا معرفة مدى نجاح البرامج الحكومية لمكافحة الإيدز. وأكدت على أنه ينبغي للدولة المقدمة للتقرير أن تكون أكثر تحديدا في بيانها للعقوبات المطبقة لوقف ممارسة ختان الفتيات وما إذا كانت محظورة فعلا بموجب القانون. وينبغي أن توفر الحكومة مزيدا من التفاصيل عن البرامج التي نظمتها لتغيير طريقة تفكير الناس بشأن هذه المسألة.

٣٦ - السيدة ساتو: قالت إنه سيكون من المهم معرفة أي بيانات بشأن الاغتصاب وزنى المحارم اللذين يؤثران على الفتيات الصغيرات في أوغندا.

٣٧ - السيدة شاليف: طلبت تقديم أرقام مستكملة عن العدد المتوقع للحالات الجديدة للإيدز في المستقبل القريب وعن نسبة الذكور إلى الإناث من حيث الإصابة بالإيدز. وقالت إن كون المرأة في أوغندا ليس لديها إلا قدر ضئيل جدا من السيطرة التي تحكم بها نشاطها الجنسي ذاته، إنما يفسر انتشار المرض بين النساء في سن الحمل. وفضلا عن ذلك، فإن وباء الإيدز ربما يكون أحد أسباب ارتفاع معدل وفيات الرضع. وقالت إن من دواعي قلقها أن التقرير يبدو أنه يسلط الضوء على البغايا وحدهن على أنهن تهديد للمجتمع وعقبة أمام نجاح حملات مكافحة انتشار الإيدز. ومن الصعب فهم الأسباب التي حملت الدولة المقدمة للتقرير على عدم النظر في التوزيع الجماعي للرفالات كوسيلة لوقف الوباء.

٣٨ - السيدة خافاتي دي ديوس: أشارت إلى أن نسبة الأطباء إلى المرضى قليلة جدا في أوغندا، وأشادت بدعم الحكومة لمعالجي الأمراض التقليديين بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر زيادة إتاحة الأدوية وخاصة في المناطق الريفية. وقالت إن اللجنة يهمها معرفة ما إذا كان معالجو الأمراض التقليديون يحصلون على الموارد الكافية لنشر المعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة والتوعية بخطر الإيدز، وما إذا كانوا يشكلون شبكة تحافظ عليها الحكومة لتعويض العجز في الأطباء.

٣٩ - السيدة خان: بعد أن أشارت إلى أن الإيدز مشكلة اجتماعية وطبية في آن واحد بحكم تأثيره على قوة العمل في المستقبل مما سيؤثر بدوره تأثيرا سلبيا على الانتاج الزراعي، طالبت بمزيد من المعلومات المحددة عن البرامج التي أتيحت للمرأة من أجل مكافحة الإيدز. ولما كان الإجهاض غير مشروع في أوغندا، فقد تساءلت عما إذا كان من الممكن للحامل المصابة بالإيدز أن تطلب الإجهاض استنادا إلى أسباب صحية.

٤٠ - وأضافت أنه رغم أن العقوبات المفروضة على ممارسة الجنس مع الفتيات دون سن الـ ١٨ عقوبات مشددة، فإن ارتفاع عدد مرات الحمل بين المراهقات يوحي، فيما يبدو، بأن التشريعات ليست فعالة. وبشأن موضوع ارتفاع معدل الخصوبة، نبهت إلى ضرورة أن توفر الدولة المقدمة للتقرير مزيدا من البيانات

(السيدة خان)

بشأن خدمات تنظيم الأسرة المتاحة في المناطق الريفية، إذ يبدو أن عددا أكثر من اللازم من النساء الريفيات يعتمدن على وسائل تقليدية غير فعالة لمنع الحمل.

٤١ - السيدة شوب - شيلينغ: طلبت تقديم معلومات إضافية عامة عن استجابة المجموعات النسائية داخل أوغندا إزاء مختلف المبادرات التي تقوم الحكومة بتنظيمها. وسيكون من المهم أيضا معرفة المزيد بشأن العوامل الثقافية والانثروبولوجية الكامنة في المجتمع الأفريقي بما يجعله متشددا ضد المرأة. وأعربت عن اهتمامها بمعرفة الصلة، إن وجدت، بين التغذية والحمل المبكر والإيدز، وتساءلت عن المدى الذي يمكن به تعبئة المنظمات النسائية المحلية لنشر المعلومات عن المسائل المتصلة بالإيدز.

المادة ١٤

٤٢ - السيدة أويديراووغو: لاحظت أن النساء الريفيات هن، في الغالب الأعم، أشد الفئات حرمانا في المجتمعات الأفريقية وذلك لأنهن مستبعدات حتى الآن من هياكل السلطة المركزية كما أنهن متخلفات إلى حد بالغ رافضات للتغيير. وأوضحت أن برامج تنظيم الأسرة لم تحرز أي نجاح ملموس معهن لأن هؤلاء النساء أنفسهن يعارضن هذه المشاريع؛ وقد تركز دور المرأة تقليديا حول الحمل. ومن اللازم تنفيذ برامج استراتيجية تنطوي على الإعلام والتثقيف والاتصال للتغلب على هذه النظرة.

المادة ١٥

٤٣ - السيدة خافاتي دي ديوس: قالت إنه سيكون من دواعي امتنانها أن تحصل على مزيد من المعلومات بشأن العرف المتبع في توريث الزوجة، وخاصة فيما يتعلق بالحالات التي يكون فيها الزوج قد مات بسبب الإيدز. وبشأن موضوع مضايقة الأرامل من قبل أقارب أزواجهن المتوفين، طلبت أيضا مزيدا من المعلومات بشأن الكيفية التي يمكن بها لهؤلاء الأرامل أن يحمين أنفسهن. وأخيرا سألت عما يتخذ لتصحيح المعيار المزدوج المطبق في حالات الطلاق.

٤٤ - السيدة إسترادا كاستيو: رحبت بإدخال إصلاحات قانونية في أوغندا، ولكنها أشارت إلى أن التغيير الاجتماعي غالبا ما تختلف مسيرته عن سن التشريعات. ولذا أعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كان يجري اتخاذ تدابير محددة لتنفيذ أحكام الاتفاقية المتصلة بالعلاقات بين الرجل والمرأة داخل الأسرة ولتحقيق التوافق بين الاتفاقية وبين المعايير الدينية والقانونية المتبعة في أوغندا.

٤٥ - الرئيسة: أعربت عن ترحيبها بكون المرأة تشغل مواقع من المسؤولية في الحياة السياسية الأوغندية وعن أملها في أن تعمل المرأة لتحقيق التغيير في جميع القطاعات، ولاسيما في التعليم والصحة والعمل. وأضافت أنه ينبغي بذل جهد خاص لتقليل جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بحق الملكية

(الرئيسية)

والائتمان، باعتبار أن الزراعة تشكل نسبة ٨٠ في المائة من الاقتصاد الأوغندي. ومن المأمول فيه أيضا أن يجري تعزيز القوانين التي تحمي المرأة من استئصال الأعضاء والاغتصاب والعنف المنزلي. ثم أعربت عن ترحيبها بكون المرأة ممثلة في اللجنة الدستورية، آملة في أن تساعد هذه المساهمة من جانب المرأة، في كفالة المساواة التامة بين الجنسين في أوغندا.

٤٦ - السيدة بارياروها (أوغندا): أعربت عن شكرها للجنة لتأييدها وتضامنها وأكدت لها أن السكان الأوغنديين ليسوا جميعا على وشك الإصابة بوباء الإيدز. وربما تبدو الحالة على هذه الدرجة من الإزعاج لأن التقرير الأوغندي قد فاق كثيرا تقارير البلدان الأخرى من حيث الأمانة وإيراد الإحصاءات.

٤٧ - السيدة التلاوي: قالت إنها تود، بوصفها شقيقة افريقية، تحذير المرأة الأوغندية من أنها قد لا تحظى دائما بالمساندة المقدمة إليها في عهد القيادة الحالية وحثتها على العمل بجدية للنهوض بمركز المرأة في الوقت الذي ما زال فيه الرئيس موسيفيني في السلطة.

٤٨ - السيدة بارياروها (أوغندا): تركت المكان.

٤٩ - السيدة كورتى، الرئيسة: تولت رئاسة الجلسة.

مسائل أخرى

٥٠ - الرئيسة: تلت رسالة موجهة إليها من البعثة الدائمة لاسبانيا لدى الأمم المتحدة، تعرب فيها الحكومة الاسبانية عن موافقتها على استضافة وتمويل اجتماع للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لتمكينها من إنجاز وثيقتها الختامية التي ستقدمها إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وستعقد الدورة في مدريد من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو. وقالت إن ليس من الواضح بعد ما إذا كانت الدورة الخاصة ستعبر دورة رسمية أم غير رسمية، وطلبت توضيحا من السيد ماثياسون.

٥١ - السيد ماثياسون (نائب المدير، شعبة النهوض بالمرأة): قال إن هذه هي المرة الأولى التي تحاط فيها الأمانة العامة علما بالاقترح الاسباني. وطلب نسخة من الرسالة لكي يقدمها إلى الهيئات المختصة في الأمانة العامة للنظر فيها.

٥٢ - السيدة سينيغيورغيس: أعربت عن أملها في أن تحذو حكومات أخرى حذو المبادرة الاسبانية. وقالت إنه بالنظر إلى المادة ٢٠ من الاتفاقية والمقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الداخلي التي تنظم "أماكن الانعقاد الأخرى"، فإن عقد الدورة الاستثنائية في اسبانيا لا ينبغي أن يشكل مشكلة.

٥٣ - السيدة إسترادا كاستييو والسيدة أيكور: أعربتا عن الشكر للحكومة الاسبانية وعن الشكر للسيدة بوستيلو غارسيا ديل ريال لما بذلته من جهود.

٥٤ - السيدة بوستيلا غارسيا ديل ريال: قالت إنه على الرغم من أنها هي التي قد قدمت الاقتراح المبدئي، فإن رئيسة اللجنة هي التي قامت بكل العمل اللازم للترتيب للاجتماع. وأوضحت أن وزيرة الشؤون الاجتماعية في اسبانيا امرأة مهتمة بتشجيع الأنشطة المتعلقة بمؤتمر بيجين. ومن شأن عقد دورة استثنائية للجنة في اسبانيا أن يزيد من فهم الشعب الاسباني للأمم المتحدة، وخاصة أنشطتها في مجال حقوق الإنسان، وأن يعزز أعمال المنظمات النسائية الاسبانية ووزارة الشؤون الاجتماعية.

٥٥ - السيدة أويج: أعربت أيضا عن شكرها للحكومة الاسبانية لمبادراتها التي جاءت في حينها، وحثت الأمانة على اعتبار دورة نيسان/ابريل دورة رسمية.

٥٦ - السيدة التلاوي: أعربت عن تقديرها للحكومة الاسبانية ولرئيسة اللجنة وللسيدة بوستيلا غارسيا ديل ريال، ثم عن أملها في أن لا تكتفي الأمانة العامة باعتبار الدورة المعقودة في اسبانيا دورة رسمية بل تشارك بنشاط فيها أيضا. وأضافت أنه سيكون من المفيد استشارة لجنة حقوق الطفل، التي حدثت فيها تطورات مماثلة. وإلى أن يتيسر إيجاد حل دائم لمشكلة عدم توافر الوقت الكافي لانعقاد اللجنة، فإن العرض السخي الاسباني عرض يحظى بالترحيب.

٥٧ - السيدة شوب - شيلينغ: أعربت عن شكرها لرئيسة اللجنة وللحكومة الاسبانية. وأوضحت أنها بدورها تميل بقوة إلى أن تكون الدورة رسمية. وقالت لعل السيد ماثياسون يستطيع تزويد اللجنة بفكرة عن الموعد النهائي لتسليم الوثائق المستهدف تقديمها الى مؤتمر بيجينغ.

٥٨ - السيد ماثياسون (نائب المدير، شعبة النهوض بالمرأة): قال إنه ستقدم ثلاث وثائق من الوثائق الرسمية الخمس لمؤتمر بيجين إلى لجنة مركز المرأة للنظر فيها أثناء دورتها المعقودة في آذار/مارس. وستصدر طبعة مستكملة من المنشور المعنون "المرأة في العالم" في آب/أغسطس. وأوضح أن الشعبة كانت تتوقع من اللجنة أن تنجز عملها بشأن وثيقتها أثناء الدورة الراهنة. وبطبيعة الحال ستتوخى الشعبة المرونة ولكن كلما جرى الإسراع بتقديم الوثيقة، كان ذلك أفضل.

٥٩ - السيدة خافاتي دي ديوس: أعربت عن تقديرها للحكومة الاسبانية ولرئيسة اللجنة وللسيدة بوستيلا غارسيا ديل ريال. وقالت إن عقد دورة في اسبانيا سيعتبر تدبيرا استباقيا للجنة للتصدي لمشكلة ضيق وقت الاجتماعات. وأعربت عن أملها في أن تتعاون الأمانة العامة مع اللجنة في هذا الجهد الرائد، وعن أملها في أن تعتبر الدورة الاستثنائية دورة رسمية، لأنها فعلا استمرار لعمل اللجنة. ومع ذلك فلا بد من أن تناقش اللجنة مشروع برنامج العمل وأن تنتهي من إعداد الوثيقة التي ستقدمها إلى مؤتمر بيجينغ.

٦٠ - السيدة أباكا: طلبت من الأمانة العامة أن تعمم على أعضاء اللجنة قبل إقبال الدورة الراهنة نسخا من مشروع برنامج العمل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥